سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الثلاثاء 1 يونيو 2010 م - العدد (14837) السنة الثانية و الأربعون

حمله مسؤولية سلامة ثلاثة من البرلمانيين اليمنيين شاركوا في الأسطول

البرلمان يستنكر قيام الكيان الصهيوني بالقتل العمد لأعضاء أسطول الحرية

صنعاء / سبأ:

وقف مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس أكرم عبد الله عطية أمام الجريمة النكراء التي ارتكبها الكيان الصهيوني والمتمثلة باعتداء قراصنته الصهاينة على أسطول الحرية في المياه الدولية والذي كان يحمل مساعدات إنسانية لأبناء قطاع غزة المحاصرة منذ أربع سنوات مضت من قبل الإحتلال الصهيوني والمتعاونين معه ما أودى بحياة المئات من أبناء الشعب الفلسطيني في القطاع .

واعتبر مجلس النواب, في بيان أصدره في ختام الجلسة, قيام الكيان الصهيوني بالقتل العمد لأعضاء أسطول الحرية وأسر البقية منهم, تحدياً صارخاً للعالم أجمع وتهديداً صريحاً للسلم والأمن الدوليين, يضع المجتمع الدولي كله أمام مسؤولياته تجاه السلام العالمي.

من جلسة مجلس النواب أمس

دعوة الأنظمة العربية إلى اتخاذ موقف موحد لمواجهة الانتهاكات الصهيونية

وقال البيان :" إن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية وهو يدين ويستنكر هذا العمل الإجرامي الجبان يحمل الكيان الصهيوني ومن يدعمه مسؤولية ما يترتب على هذا الفعل الشنيع من نتائج وكذلك سلامة كافة أعضاء أسطول الحرية من أحرار العالم وفي مقدمتهم أعضاء مجلس النواب اليمني محمد ناصر الحزمي، وهزاع المسوري وعبد الخالق عبد الحافظ بن شيهون ومن أضرار، فإن المجلس يقدر تقديرا عاليا مواقف الروح التضامنية لكل المشاركين في أسطول الحرية وهم من كل جنس ولون ودين وتضحياتهم الجسيمة من أجل نصرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وفك الحصار عنه".

وأشاد المجلس بمواقف الجمهورية اليمنية حكومة وشعبا بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تجاه النصرة والدعم المستمر للقضية الفلسطينية.

كما أشاد بمواقف الشعب والقيادة التركية في دعم القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ودعا المجلس الجهات المعنية إلى سرعة فك الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر وفي مقدمتها معبر رفح للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

واستطرد البيان قائلا :" إن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية يدرك تماما أن العدو الصهيوني ما كان له أن يتمادى في جرائمه ضد الإنسانية وانتهاكه للقوانين والمواثيق الدولية لولا الدعم والإسناد الذي يحصل عليه من قبل ما يسمى بزعامة النظام الدولي ومن يدعون حماية حقوق الإنسان وإنه وهو يتابع تطورات هذه الإحداث على الساحة الفلسطينية يدعو إلى الآتي:

أولا: أن يتحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولياته في حماية السلم والأمن الدوليين وذلك بمعاقبة الكيان الصهيوني على جرائمه المتكررة وتحمل مسؤولياته في سلامة أسطول الحرية وسلامة أعضائه والعمل على فك الحصار الظالم على غزة وإيصال المساعدات إليها وفي مقدمة ذلك ما يحمله أسطول الحرية من مساعدات.

ثانيا: يدعو الأنظمة العربية إلى تحمل مسؤولية فشلها في حماية الفلسطينيين وكذلك تخاذلها في نصرة الشعب الفلسطيني والسكوت عن تجاوزات العدو الصهيوني ويدعوها إلى اتخاذ موقف موحد لمواجهة هذه الانتهاكات.

ثالثا : يدعو البرلمانات العربية والإسلامية والدولية إلى القيام بواجبها تجاه العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني ومناصرة الجميع وفي مقدمتهم المشاركون في أسطول الحرية.

رابعا : يطالب المنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية وشعوب العالم بإدانة العدو الصهيوني وجرائمه المتكررة، كما يطالب بدعم الشعب الفلسطيني بكل الوسائل.

خامسا: يناشد الجهات المعنية إقليمية ودولية تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي في شرم الشيخ الخاصة بإعادة إعمار غزة.

هذا وقد أقر مجلس النواب تكليف مجموعة من بين أعضائه للذهاب إلى مكتب الأمم المتحدة بصنعاء للتعبير عن إدانة المجلس واستنكاره لهذا الفعل الإجرامي ومطالبة الأمم المتحدة بمنظماتها المعنية بالاضطلاع بمسؤوليتها التاريخية، و القانونية والإنسانية تجاه هذا الحادث الإرهابي وحماية الشعب الفلسطيني من العدوان الصهيوني المستمر.

هذا وكان المجلس قد استمع في مستهل جلسته إلى رسالة الحكومة بشأن الاعتذار عن عدم حضور هذه الجلسة موضحة المبررات التي أدت إلى ذلك، وفي ضوئها اقر المجلس حضور الحكومة جلسته القادمة .

وكان المجلس استهل في جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

افتتح اللقاء التشاوري الأول للهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات.. الأرحبي:

الحكومة حريصة على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتحسين مناخ الاستثمار

الرقابة الحديثة أصبحت مهمتها الكشف عن أسباب الأخطاء وتجنبها

جانب من المشاركين

د.الأرحبي في افتتاح اللقاء التشاوري الأول للهيئة العليا للرقابة على المناقصات

صنعاء / سبأ:

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي حرص الحكومة على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية من أجل تحسين مناخ الاستثمار في اليمن.

جاء ذلك في اللقاء التشاوري الأول للهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ورؤساء لجان المناقصات على المستوى المركزي الذي عقد أمس بصنعاء، بحضور رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس أحمد محمد الآنسي ورئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات المهندس محمد أحمد الجنيد ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد.

وأشار نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية إلى أن هذه الإجراءات تأتي في إطار جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص من المقاولين والموردين والاستشاريين وتطوير أدائهم في إطار تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات.

ولفت إلى أن انعقاد هذا اللقآء يأتي تجسيدا وترجمة حقيقية لمصفوفة أجندة الإصلاحات الوطنية وتنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية في الجانب التشريعي والمالي والذي بدأ بإصدار قانون الذمة المالية وقانون مكافحة الفساد وقانون المناقصات والمزايدات وكذا القانون رقم (1) بشأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات والهيئة العليا للرقابة على المناقصات.

وقال الارحبي" : من الخطأ التصور أو الاعتقاد أن العمل الرقابي ينحصر في كشف الأخطاء تمهيدا لمعاقبة المسؤولين عنها، وإنما تحولت الرقابة الحديثة إلى الرقابة بالمفهوم الأوسع وأصبحت مهمتها اليوم البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى الأخطاء والانحرافات وكيف يمكن تجنب وقوعها في المستقبل وبناء قدرات العاملين عليها لأداء أعمال المناقصات والمزايدات في إطار سلامة الإجراءات القانونية وصولا إلى حماية المال العام والحفاظ على الممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد".

وأضاف" لقد اتجهت الرقابة إلى الدراسات الميدانية والبحوث العلمية في إطار الأجهزة الحكومية بهدف التوصل إلى أسباب المشكلات والانحرافات المتصلة بنواحي التخطيط والتنظيم وتبسيط الإجراءات وهذا ما عكسه القانون من مهام واختصاصات الهيئة العليا للرقابة على المناقصات حيث أعطاها حق تقديم مقترح تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بنظام المناقصات والمزايدات ومراجعة السقوف المالية في كل المستويات".

ولفت الارحبي إلى أن قانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م أناط بوزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولية التنسيق والإشراف على المشروعات الممولة خارجيا جزئيا أو كليا، وتحديد مساهمة الحكومة في المشاريع الممولة خارجيا بالتنسيق مع وزارة المالية والجهات المستفيدة، وتقديم المشورة للجهات المشاركة في كافة مراحل المناقصة للمشروعات الممولة خارجيا.

ونوه نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بالدور الحيوي للجنة العليا للمناقصات والمزايدات وتكامل الأدوار مع الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والجهود التي تبذلانها باعتبارهما منظومة واحدة..مثمنا دور شركاء التنمية وما يقدمونه من دعم لجهود التنمية والإصلاحات الاقتصادية في اليمن.

من جانبه أوضح رئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المهندس عبدالملك العرشي أن الهيئة أصبحت عضوا رسميا في الشبكة العربية للنزاهة والشفافية آبتداء من مايو الجاري، كما تم إدراجها ضمن أصدقاء اليمن في مجموعة العدل وسيادة القانون التي تترأسها مملكة هولندا والأردن بهدف تعزيز هذه الرابطة.

وقال " أن الهيئة قدمت مصفوفة العمل المطلوب انجازه حتى نهاية سبتمبر 2010م تمهيدا لعرضه على اجتماع المانحين وأصدقاء اليمن".

وأضاف العرشي أن إنشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات يأتي في إطار البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فيما يتعلق بتعزيز النزاهة والشفافية في أعمال المناقصات والمزايدات.

وأكد حرص الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية على تنفيذ قانون المناقصات بما من شأنه الحد من الفساد وحماية المال العام وصيانة ممتلكات الدولة والمجتمع..مشيدا بتفاعل وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في إعداد القانون وكذا اللجان التي أنجزت اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والدور الذي قامت به اللجنة العليا للمناقصات في هذا الخصوص.

وقال أن الهيئة جهاز مساند يستهدف تحقيق أهداف السياسة العامة للحكومة والمتمثل في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة الإصلاح المالي والاقتصادي في جميع مرافق منظومة العمل الحكومي وتحقيق النزاهة والمساواة بين المتناقصين.

وأكد أن الدولة تسعى من خلال الهيئة إلى إنشاء مؤسسة نموذجية لمساعدة الحكومة في تنفيذ المشاريع ومشترياتها طبقا لقواعد سليمة وفترات زمنية مخططة بما يؤدي إلى رفع قدرة الأجهزة الحكومية على استيعاب القروض والمساعدات والتسريع في انجاز واستيعاب المخصصات المالية والدولية لليمن ..مبينا أن الهيئة تسعى إلى تدريب كوادر وطنية كفؤة في مجال المناقصات والمشتريات على المستويين المحلي والمركزي لكي تؤدي الواجبات والمسؤوليات في هذا الإطار بكفاءة عالية.

واعتبر أن ضعف الكادر البشري احد أهم مسببات الممارسة الخاطئة في تنفيذ القانون ما يؤدي إلى وقوع الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات.

واستعرض الخطوات التي قطعتها الهيئة خلال الفترة الماضية وأهمها مراجعة قوائم لجان المناقصات على المستوى المركزي والمحلي طبقا للقانون وتواصلت مع بعض الجهات لتعديل اللجان في ضوء القانون،وتلقت العديد من الشكاوى المتعلقة بقرارات إرساء المناقصات سواء من اللجنة العليا للمناقصات أو من لجان المناقصات في الجهات واتخذت العديد من القرارات مستندة في ذلك إلى الصلاحيات الممنوحة لها في القانون.

وأشار إلى أن الهيئة بدأت في مراجعة موازنة مشتريات الجهات لتحديد ما عليها من التزامات وتقديم الاستشارات المتعلقة بالمشتريات وغيرها من الأنشطة التي نفذتها الهيئة خلال الفترة الماضية على المستوى الدولي والمحلي في مجال المناقصات والمزايدات.

فيما أشار المدير القطري لدول اليمن وجيبوتي ومصر في البنك الدولي ديفيد كريا إلى مجالات التعاون بين اليمن والبنك الدولي خاصة في مجال المناقصات والمزايدات والمشتريات الحكومية.

ولفت إلى أن قانون المناقصات رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية من أفضل القوانين واللوائح في المنطقة..مشيرا إلى أن الهيئة العليا للرقابة على المناقصات تعد الأولى في المنطقة.

وأكد حرص البنك على تقديم الدعم للهيئة للقيام بدورها في عملية الرقابة وتنفيذ القانون.

وفي جلسات اللقاء الذي نظمته الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بالتعاون مع مشروع تحديث المالية العامة والبنك الدولي، قدم عضو الهيئة الدكتور ياسين محمد الخراساني عرضاً تعريفياً بقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية، وورقة عمل للتعريف بالهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات واختصاصاتها.

فيما قدم عضو الهيئة الدكتور محمد احمد ثابت تقريراً عن نشاط الهيئة منذ إنشائها، وقدم مدير مشروع نظام معلومات المشتريات بالهيئة المهندس توفيق جابر عرضاً عن نظام المعلومات والمشتريات.